

Distr.: Limited  
23 July 2012  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ١٣ (ح)

المسائل الاقتصادية والبيئية:

التعاون الدولي في المسائل الضريبية

الجزائر\*: مشروع قرار

### لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراره ٦٩/٢٠٠٤ المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤،

و ٢٣/٢٠١١ المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١١،

وإدراكاً منه للنداء الوارد في توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية<sup>(١)</sup>

لتعزيز التعاون الدولي في مجال الضرائب من خلال تعزيز الحوار فيما بين السلطات الضريبية

الوطنية وزيادة تنسيق عمل الهيئات المعنية المتعددة الأطراف والمنظمات الإقليمية ذات الصلة،

مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها

بمرحلة انتقالية<sup>(٢)</sup>،

\* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) انظر تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات

الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) المرجع نفسه، الفقرة ٦٤.



الرجاء إعادة استعمال الورق

240712 240712 12-43498 (A)



وإذ يشير إلى الطلب الموجه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية<sup>(٣)</sup> وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية<sup>(٤)</sup> للنظر في تعزيز الترتيبات المؤسسية الرامية إلى النهوض بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما في ذلك لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية<sup>(٥)</sup>،

وإذ يدرك أنه في حين أن كل بلد مسؤول عن نظامه الضريبي، فمن المهم تقديم الدعم للجهود المبذولة في تلك المجالات عن طريق تعزيز المساعدة التقنية والنهوض بالتعاون الدولي والمشاركة الدولية في معالجة المسائل الضريبية الدولية، بما في ذلك في مجال الازدواج الضريبي،

وإذ يدرك أيضا الحاجة إلى حوار جامع وتشاركي وموسع بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية،

وإذ يلاحظ الأنشطة الجاري الاضطلاع بها داخل الهيئات المعنية المتعددة الأطراف والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية المعنية، وإذ يسلم بضرورة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية المعنية بالتعاون في المسائل الضريبية،

وإذ يرحب بالمناقشة التي جرت في نطاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٢ بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية،

وإذ يحيط علما بتقرير اللجنة عن دورتها السابعة<sup>(٦)</sup>،

١ - يرحب بالعمل الذي تقوم به لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية لتنفيذ الولاية الموكولة إليها الواردة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٩/٢٠٠٤، ويشجع اللجنة على مواصلة جهودها في هذا الصدد؛

٢ - يحيط علما بإصدار عام ٢٠١١ المنقح لاتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ويلاحظ نشرها باللغة الإنكليزية، ويؤيد توصية اللجنة<sup>(٧)</sup> من أجل:

(٣) قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٣٩، المرفق.

(٤) قرار الجمعية العامة ٦٣/٣٠٣، المرفق.

(٥) قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٣٩، المرفق، الفقرة ١٦ وقرار الجمعية العامة ٦٣/٣٠٣، المرفق، الفقرة ٥٦ (ج).

(٦) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١١، الملحق رقم ٢٥ (E/2011/45).

(٧) المرجع نفسه، الفقرة ٨٤.

(أ) أن تظل الاتفاقية متاحة بحرية في شكل قابل للتنزيل من الموقع الشبكي لمكتب تمويل التنمية التابع للأمانة العامة؛

(ب) أن تُترجم إلى اللغات الرسمية الأخرى للأمم المتحدة، وأن تُنشر بتلك اللغات في أقرب وقت ممكن بعد نشر إصدار الاتفاقية باللغة الإنكليزية؛

٣ - **يحيط علما أيضا** بتوصية اللجنة أن يسعى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لدى اتخاذ أي قرار أو مقرر بشأن استكمال الاتفاقية، إلى معرفة مواقف البلدان بشأن الاتفاقية من الدول الأعضاء، وذلك لمزيد من الوضوح فيما يتعلق بالبلدان التي أخذت بتفسيرات معينة، وبخاصة في الحالات التي أشارت فيها الشروح إلى وجود تفسيرات مختلفة لنفس الأحكام<sup>(٨)</sup>، ويطلب إلى الأمانة العامة أن تلتزم تلك المواقف القطرية من الدول الأعضاء على أساس التطوع وأن تتيحها للجمهور؛

٤ - **يلاحظ مع التقدير** تقرير الأمين العام عن دور وعمل اللجنة<sup>(٧)</sup>، ويسلم بالحاجة إلى تعزيز الحوار بين السلطات الضريبية الوطنية بشأن الأمور المتصلة بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية؛

٥ - **يسلم** بالحاجة إلى استمرار المشاورات لاستكشاف الخيارات المتعلقة بتعزيز الترتيبات المؤسسية الرامية إلى النهوض بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما في ذلك بشأن مسألة تحويل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية إلى هيئة فرعية حكومية دولية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

٦ - **يشدد** على أن من المهم أن تعزز اللجنة تعاونها مع المنظمات الدولية الأخرى العاملة في ميدان التعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

٧ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن التقدم المحرز في تعزيز عمل اللجنة وتعاونها مع الهيئات المعنية المتعددة الأطراف والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة؛

٨ - **يقرر** عقد اجتماع مدته يوم واحد في النصف الأول من عام ٢٠١٣ للنظر في التعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما في ذلك الترتيبات المؤسسية لتعزيز هذا التعاون؛

٩ - يشجع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي على إصدار دعوات لممثلي السلطات الضريبية الوطنية لحضور الاجتماع؛

١٠ - يعترف بالعمل الذي يقوم به مكتب تمويل التنمية، في نطاق ولايته، في وضع برنامج لتنمية القدرات في مجال التعاون الضريبي الدولي، يرمي إلى تعزيز قدرة وزارات المالية والسلطات الضريبية الوطنية في البلدان النامية على وضع نظم ضريبية أكثر فعالية وكفاءة، تكون سندا للمستويات المرغوبة لتحقيقها من الاستثمار العام والخاص، ومكافحة التهرب من دفع الضرائب، ويطلب من المكتب أن يواصل عمله في هذا المجال بشراكة مع الأطراف المعنية الأخرى؛

١١ - يؤكد ضرورة توفير التمويل المناسب للهيئات الفرعية للجنة لتمكين تلك الهيئات من أداء ولايتها؛

١٢ - يكرر تأكيد مناشدته الدول الأعضاء والمنظمات ذات الصلة والجهات المانحة المحتملة الأخرى إلى النظر في إمكانية المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني للتعاون الدولي في المسائل الضريبية الذي أنشأه الأمين العام من أجل استكمال موارد الميزانية العادية، ويدعو الأمين العام إلى تكثيف الجهود المبذولة لهذه الغاية.